الأمم المتحدة

FCCC/SBI/2017/16

الاتفاقية الإطارية بشأن تغيّر المناخ

Distr.: General
27 September 2017
Arabic
Original: English

الهيئة الفرعية للتنفيذ

الدورة السابعة والأربعون

بون، ٦-١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧

البند ٤(ب) من جدول الأعمال المؤقت

المعلومات المقدمة من الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول للاتفاقية

عمل فريق الخبراء الاستشاري المعني بالبلاغات الوطنية المقدمة من الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول للاتفاقية

التقرير التقني المحدَّث المقدم من فريق الخبراء الاستشاري المعني بالبلاغات الوطنية المقدمة من الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول للاتفاقية بشأن المشاكل والقيود والدروس المستفادة وأفضل الممارسات في إعداد البلاغات الوطنية والتقارير المحدثة لفترة السنتين

موجز

يجمّع هذا التقرير ويولف المعلومات المحدثة الواردة من مصادر مختلفة عن المشاكل والقيود والدروس المستفادة وأفضل الممارسات التي تم تحديدها في عملية وإعداد البلاغات الوطنية والتقارير المحدثة لفترة السنتين، المقدمة من الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول. وسيوفر التقرير معلومات لأعمال فريق الخبراء الاستشاري المعني بالبلاغات الوطنية المقدمة من الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول للاتفاقية، في مجال تحديد وتوفير المساعدة التقنية لتلبية احتياجات الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول، وسيمثل مصدراً للدروس المستفادة وأفضل الممارسات لصالح تلك الأطراف.

GE.17-17002(A)

1717002

الرجاء إعادة الاستعمال

المحتويات

		الفقرات	*الصفحة*
أولاً –	مقدمة	١-٧	٣
	ألف- الولاية	١-٢	٣
	باء – نطاق التقرير	٣-٦	٣
	جيم- الإجراءات التي يمكن أن تتخذها الهيئة الفرعية للتنفيذ	٧	٤
ثانياً –	موجز الخطوات المتخذة لتجميع المعلومات وتوليفها	٨-١٠	٤
ثالثاً –	نتائج التجميع والتوليف	١١-٨٦	٥
	ألف- الترتيبات المؤسسية	١٢-٢٧	٥
	باء – قوائم الجرد الوطنية لغازات الدفيئة	٢٨-٤٦	٨
	جيم- تقييمات قابلية التأثر والتكيف	٤٧-٦١	١٢
	دال – تدابير التخفيف	٦٢-٧١	١٤
	هاء – مسائل جامعة	٧٢-٨٦	١٦

أولاً- مقدمة

ألف- الولاية

١- قرر مؤتمر الأطراف، في دورته التاسعة عشرة، استمرار عمل فريق الخبراء الاستشاري المعني بالبلاغات الوطنية المقدمة من الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول للاتفاقية (فريق الخبراء الاستشاري) لمدة خمس سنوات من عام ٢٠١٤ إلى عام ٢٠١٨[(١)].

٢- وقرر مؤتمر الأطراف أيضاً في دورته التاسعة عشرة أن يواصل فريق الخبراء الاستشاري، في سياق اضطلاعه بولايته، توفير المشورة والدعم التقنيين للأطراف غير المدرجة في المرفق الأول للاتفاقية (الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول) من أجل تحسين عملية وإعداد البلاغات الوطنية والتقارير المحدثة لفترة السنتين. وسيقوم فريق الخبراء الاستشاري بجملة أمور من بينها ما يلي:

(أ) تحديد وتقديم المساعدة التقنية فيما يتعلق بالمشاكل والقيود التي تؤثر على عملية وإعداد البلاغات الوطنية والتقارير المحدثة لفترة السنتين المقدمة من الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول[(٢)]؛

(ب) تقديم المعلومات والمشورة التقنية استناداً، إن أمكن، إلى الدروس المستفادة وأفضل الممارسات في عملية وإعداد البلاغات الوطنية والتقارير المحدثة لفترة السنتين المقدمة من الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول، بما في ذلك ما يتعلق بالتمويل وغيره من الدعم المتاح[(٣)].

باء- نطاق التقرير

٣- في سياق اضطلاعه بالولاية المذكورة أعلاه، اتفق فريق الخبراء الاستشاري على القيام في إطار برنامج عمله لعام ٢٠١٧[(٤)] بتحديث التقرير التقني الذي أُعِدّ في عام ٢٠١٤[(٥)] لتجميع وتوليف المعلومات المتاحة عن المشاكل والقيود والدروس المستفادة وأفضل الممارسات في عملية وإعداد البلاغات الوطنية والتقارير المحدثة لفترة السنتين من الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول.

٤- وأجرى فريق الخبراء الاستشاري دراسة استقصائية في عام ٢٠١٤، أُدرجت نتائجها في التقرير التقني المشار إليه في الفقرة ٣ أعلاه. ومتابعة للدراسة الاستقصائية الأولى، قرر الفريق إجراء مرحلة ثانية لتلك الدراسة في عام ٢٠١٧ من أجل جمع المزيد من التعليقات المحدثة من الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول وكذلك من الوكالات المتعددة الأطراف المشاركة في عملية وإعداد البلاغات الوطنية و/أو التقارير المحدثة لفترة السنتين، بهدف تكملة المعلومات الموجودة التي تم تجميعها وتوليفها.

---

(١) المقرر ١٩/م أ-١٩، الفقرة ١.

(٢) المقرر ١٩/م أ-١٩، المرفق، الفقرة ٢(أ).

(٣) المقرر ١٩/م أ-١٩، المرفق، الفقرة ٢(ز).

(٤) متاح على الرابط التالي: http://unfccc.int/2608.php.

(٥) FCCC/SBI/2014/INF.16.

٥- ونظراً لتداخل المواضيع المشمولة بالبلاغات الوطنية والتقارير المحدثة لفترة السنتين، فإن من المنطقي افتراض أن معظم المشاكل والقيود والدروس المستفادة وأفضل الممارسات المحددة في عملية وإعداد البلاغات الوطنية، إن لم تكن كلها، ستكون قابلة للانطباق على عملية وإعداد التقارير المحدثة لفترة السنتين. وثبت ذلك من خلال نتائج الدراستين الاستقصائيتين المشار إليهما في الفقرة ٤ أعلاه، حيث أشار عدد من المستجيبين إلى أن المشاكل والقيود والدروس المستفادة وأفضل الممارسات المتعلقة بعملية وإعداد البلاغات الوطنية ذات صلة بتلك المتعلقة بالتقارير المحدثة لفترة السنتين.

٦- ويمثل هذا التقرير تحديثا للورقة التقنية المشار إليها في الفقرة ٣ أعلاه. ويستمد معلوماته من جملة مصادر من بينها ما يلي:

(أ) البلاغات الوطنية والتقارير المحدثة لفترة السنتين المقدمة من الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول[٦]؛

(ب) الدراسة الاستقصائية التي أجراها فريق الخبراء الاستشاري في عام ٢٠١٧ عن المشاكل والقيود والدروس المستفادة وأفضل الممارسات في عملية وإعداد البلاغات الوطنية والتقارير المحدثة لفترة السنتين؛

(ج) التقارير السابقة عن الدراسات الاستقصائية التي أجراها فريق الخبراء الاستشاري وبرنامج الدعم العالمي لإعداد البلاغات الوطنية والتقارير المحدثة لفترة السنتين المقدمة من الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول (برنامج الدعم العالمي).

جيم- الإجراءات التي يمكن أن تتخذها الهيئة الفرعية للتنفيذ

٧- إن الهيئة الفرعية للتنفيذ، وقد نظرت في هذا التقرير، ربما تود أن تقدم توصيات لمؤتمر الأطراف بشأن الإجراءات اللازم اتخاذها من أجل مواجهة القيود والثغرات التي تم تحديدها، وأن تقدم المزيد من الإرشاد لفريق الخبراء الاستشاري، حسب الاقتضاء، بشأن توفير المساعدة التقنية للأطراف غير المدرجة في المرفق الأول وذلك لأغراض عملية وإعداد البلاغات الوطنية والتقارير المحدثة لفترة السنتين.

ثانياً- موجز الخطوات المتخذة لتجميع المعلومات وتوليفها

٨- قام فريق الخبراء الاستشاري، في الفترة ما بين شهري نيسان/أبريل وحزيران/يونيه ٢٠١٧، بتجميع وتوليف المعلومات الموجودة عن المشاكل والقيود والدروس المستفادة وأفضل الممارسات في عملية وإعداد البلاغات الوطنية والتقارير المحدثة لفترة السنتين المقدمة من الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول، بما شمل التحديات والاحتياجات التي أبلغت عنها هذه الأطراف في أحدث ما قدمته من بلاغات وطنية وتقارير محدثة لفترة السنتين.

(٦) قُدم ما مجموعه ١٣٧ بلاغاً وطنياً و٢٤ تقريراً محدثاً لفترة السنتين من ١٣٧ طرفاً من الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول في الفترة ما بين ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ و١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦.

٩- وبهدف تكميل المعلومات المجمعة بمعلومات أحدث، أجرى فريق الخبراء الاستشاري دراسة استقصائية عبر شبكة الإنترنت، في الفترة من ١٥ حزيران/يونيه إلى ١ آب/أغسطس ٢٠١٧، ركزت على المشاكل والقيود والدروس المستفادة وأفضل الممارسات في عملية وإعداد البلاغات الوطنية والتقارير المحدثة لفترة السنتين المقدمة من الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول.

١٠- وبحلول الموعد النهائي، شارك في الدراسة الاستقصائية ما مجموعه ٩٢ مستجيبا، من بينهم جهات تنسيق وطنية، ومنسقون لمشاريع البلاغات الوطنية و/أو التقارير المحدثة لفترة السنتين، ومنسقون لقوائم الجرد الوطنية لغازات الدفيئة، من بين ٥٨ طرفاً من الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول. وشملت الأطراف الثمانية والخمسون الممثلة من الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول ١٤ مستجيباً من المنطقة الأفريقية، و٣٣ من منطقة آسيا والمحيط الهادئ، و٢٠ من منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، و٧ من مجموعة دول شرق أوروبا وغرب أوروبا ودول أخرى. وتراوح عدد المستجيبين لكل طرف من الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول ما بين واحد وثلاثة.

ثالثاً- نتائج التجميع والتوليف

١١- يضم هذا الفصل نتائج التجميع والتوليف، وذلك بشكل مجمع حسب الصلة بما يلي: الترتيبات المؤسسية؛ قوائم الجرد الوطنية لغازات الدفيئة؛ تدابير التخفيف؛ تقييمات قابلية التأثر والتكيف؛ مسائل جامعة أخرى.

ألف- الترتيبات المؤسسية

١٢- يعرض هذا الفرع المشاكل والقيود والدروس المستفادة وأفضل الممارسات المتعلقة بالترتيبات المؤسسية من أجل إدارة عملية وإعداد البلاغات الوطنية والتقارير المحدثة لفترة السنتين.

١- المشاكل والقيود[٧]

١٣- يخضع هيكل وتبعية المؤسسات الحكومية المتعلقة بتغير المناخ لتغيرات كثيرة. فالخبراء يتركون وظائفهم لأسباب مختلفة، وكثيراً ما تكون المعرفة والقدرات التقنية لبدلائهم غير كافية. ويشكل ارتفاع معدل تبدل الموظفين المعنيين بمجال تغير المناخ مشكلة من حيث القدرات، حيث يعتبر الأفراد المغادرون الخبراء الوحيدين في مجالهم، في معظم الحالات. وبالإضافة إلى ذلك، فإن مغادرة هؤلاء الخبراء عادة ما تعني أيضاً خسارة شبكات تواصل قائمة بالفعل لجمع المعلومات.

١٤- وعادة ما تسفر عدم ملاءمة الدعم التشريعي و/أو السياساتي المحدد لمبادرات تغير المناخ عن عدم كفاية الأساس المؤسسي لإعداد البلاغات الوطنية والتقارير المحدثة لفترة السنتين. وبالتالي، تصبح المؤسسة المسؤولة غير قادرة على تبرير الالتزام المتعلق بالموارد لإعداد وتقديم التقارير الوطنية. وفضلاً عن ذلك، فإن عدم وجود التشريعات يجعل جمع المعلومات من القطاع الخاص بالغ الصعوبة، ولا سيما في الحالات التي تنطوي على تكاليف لجمع البيانات وتخزينها.

(٧) تم تحديد جميع المشاكل والقيود الواردة في هذا التقرير من قبل الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول نفسها.

١٥- وعادة ما تفتقر المؤسسات العامة للعدد الكافي من الموظفين المؤهلين من أصحاب المعرفة التقنية اللازمة لإجراء الدراسات التقنية ومن يفهمون منهجيات إعداد البلاغات الوطنية والتقارير المحدثة لفترة السنتين. ولا تتسم حلقات العمل التدريبية لمعالجة هذه المسألة بفعالية كبيرة بسبب عدم وجود وقت كاف للتدريب، ولأن بعض الحاضرين يفتقرون للخلفية المناسبة لكي يحققوا الاستفادة الكاملة من المعارف المقدمة.

١٦- وفي معظم الحالات، كان يتم التعاقد مع خبراء استشاريين من أجل إعداد البلاغات الوطنية الأولية، مع مشاركة الخبراء التابعين للوزارات المسؤولة أساساً لتيسير العمل وإتمامه. ونتيجة لذلك، لم يستفد موظفو الوزارات المسؤولة من عملية بناء القدرات المرتبطة بإجراء عملية إعداد وتقديم البلاغات الوطنية.

٢- الدروس المستفادة[٨]

١٧- أدركت الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول، عن طريق مجال التقارير الوطنية، أن تغير المناخ لم يعد مسألة يمكن أن توكل إلى وزارة واحدة أو بضع مؤسسات، بل هي مسألة يتعين أن يتولاها مكتب مركزي تابع للحكومة الوطنية (مثلاً، من خلال رئيس الوزراء أو رئيس الدولة). وفضلاً عن ذلك، فقد أحاطت الأطراف علماً بأن إعداد التقارير الوطنية يمكن تيسيره عندما يُعترف بالعملية في أولويات التنمية الوطنية وتُنسق معها.

١٨- وتعمل بعض الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول على مراجعة سياساتها واستراتيجياتها وخططها وبرامجها وتنسيقها مع المسائل الناشئة، وخاصة في سياق التنمية المستدامة وتغير المناخ. ويجري إنشاء و/أو تعزيز الأُطُر المؤسسية وجعلها ذات صلة لتسهيل مواجهة المخاطر التي يفرضها تغير المناخ على التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

١٩- وأنشأت بعض الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول كيانات جديدة مسؤولة عن عملية وإعداد البلاغات الوطنية والتقارير المحدثة لفترة السنتين. وتتفاوت أنواع المؤسسات، حيث تتراوح من فريق عامل قطاعي/تقني، أو لجنة توجيهية، أو لجنة وزارية مشتركة، أو آلية اجتماعات للتنسيق الوطني، أو فريق تقني معني بتغير المناخ، إلى فرقة عمل للقياس والإبلاغ والتحقق. ويُتوقع إلمام أعضاء هذه المؤسسات بأهداف اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ والتزامات الأطراف. وهم مسؤولون عن تنسيق مبادرات تغير المناخ داخل الوزارات المعنية والمساعدة على تيسير عملية إعداد البلاغات الوطنية والتقارير المحدثة لفترة السنتين. ويُتوقع أن يكفل هذا النهج التوفر الميسر لمصادر البيانات الحكومية من أجل إعداد التقارير الوطنية. وبالإضافة إلى ذلك، تعمل بعض الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول على إنشاء شبكات تقوم بأنشطة وطنية مستمرة في مجال تغير المناخ، بما يشمل مشاريع لتقليل الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها.

٢٠- وكوسيلة لزيادة التوعية بتغير المناخ وآثاره، وكذلك تحسين القدرة على تقييم قابلية البلد للتأثر، تُشرك الأطراف خبراء من المؤسسات الحكومية، والمعاهد البحثية، والجامعات، والقطاع

(٨) تم تحديد جميع الدروس المستفادة الواردة في هذا التقرير من قبل الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول نفسها، وهي تشير إلى أية ملاحظات مقدمة خلال عملية و/أو إعداد البلاغات الوطنية و/أو التقارير المحدثة لفترة السنتين. ويمكن أن يكون لها أثر إيجابي أو سلبي أو محايد.

الخاص، ومنظمات المجتمع المدني، والجماعات المعنية بشؤون المرأة والشعوب الأصلية، وعامة الجمهور، والبلديات. ويمكن لمشاركة هذه الجهات صاحبة المصلحة ضمان أن يكون إعداد البلاغات الوطنية والتقارير المحدثة لفترة السنتين عملية مستمرة ومتسقة مع الأولويات الوطنية ومعززة لتبادل البيانات والمعلومات على الصُعُد الوطني والمحلي والحكومي وعلى مستوى القطاع الخاص. ويُنظر لذلك أيضاً كوسيلة لبناء القدرات على الصُعُد كافة من أجل إعداد التقارير الوطنية في المستقبل.

٢١- وتنظر الأطراف للتعاون مع المنظمات الدولية ذات الصلة نظرة إيجابية باعتباره وسيلة لتحسين عرض المعلومات وتسلسلها وأهميتها في البلاغات الوطنية والتقارير المحدثة لفترة السنتين. ويُنظر لهذا التعاون أيضاً باعتباره مفيداً في تقييم مستوى عدم التيقن من المعلومات التي يقدمها الخبراء الاستشاريون وفي النهوض بالقدرة المحلية على إعداد التقارير في المستقبل. وبالإضافة إلى ذلك، فإن المساعدة المقدمة من برنامج الدعم العالمي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ والخبراء الاستشاريين الدوليين من خلال أحدث المبادئ التوجيهية والمنهجيات والدورات التدريبية وحلقات العمل قد اعتُبرت ذات فائدة كبيرة للأطراف، وساهمت في إدخال تحسينات على إعداد ما تلاها من البلاغات الوطنية والتقارير المحدثة لفترة السنتين.

٣- أفضل الممارسات[٩]

٢٢- ثبت أن إبرام مذكرات تفاهم أو غيرها من أشكال الاتفاقات الرسمية مع مقدمي البيانات، من القطاعين العام والخاص، وكذلك مشاركتهم في مبادرات الإبلاغ الوطني مفيد لجمع البيانات وتجهيزها، مما يسهم بدوره في تحسين الموثوقية، ويعزز من أخذ زمام الأمور على الصعيد الوطني، ويزيد من الثقة الوطنية في نتائج البلاغات الوطنية والتقارير المحدثة لفترة السنتين. وقد قامت بعض الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول، في سياق إبرام مذكرات التفاهم، بطمأنة القطاع الخاص من أن المعلومات المقدمة لن تستخدم، مثلاً، لزيادة الضرائب، وإنما ستستعمل حصراً لغرض إعداد البلاغات الوطنية والتقارير المحدثة لفترة السنتين.

٢٣- ووجد بعض الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول أن من المفيد تنظيم وتنفيذ حملات إعلامية ترمي إلى توعية الجمهور وصناعة السياسات. وقد ساهمت هذه الحملات في إشراك المزيد من الجهات صاحبة المصلحة في إعداد البلاغات الوطنية والتقارير المحدثة لفترة السنتين.

٢٤- ووجد بعض الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول أن من المفيد إنشاء فريق من الخبراء لكل مجال مواضيعي في البلاغ الوطني، إلى جانب منسق يرفع تقاريره إلى مدير مشروع البلاغ الوطني ويقدم تحديثات منتظمة إلى لجنة توجيهية وطنية. ويكفل منسق فريق الخبراء اتساق المحتوى الخاص بالمجال المواضيعي مع المواد ذات الصلة من المبادئ التوجيهية الوطنية للإبلاغ في أُطُر زمنية متفق عليها.

٢٥- وقد ساعد حضور حلقات العمل التدريبية الخبراء الاستشاريين والمسؤولين الحكوميين على السواء في إعداد البلاغات الوطنية والتقارير المحدثة لفترة السنتين من خلال تعزيز قدرتهم

(٩) تم تحديد جميع أفضل الممارسات الواردة في هذا التقرير من قبل الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول نفسها، وهي تشكل أي درس مستفاد ومنفذ على مدى فترة من الزمن أسفر عن تحسن ملحوظ في العملية و/أو المنتَج.

على إتمام عملية الإبلاغ، كما أطلق تهيئة العملية وإضفاء الطابع المؤسسي عليها من خلال كفالة التوفر المستمر للخبرات في القطاعات المختلفة.

٢٦- وأشار عدد قليل من الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول إلى الآثار الإيجابية لإنشاء نظام جرد وطني، بما يشمل الترتيبات المؤسسية، وقاعدة بيانات لغازات الدفيئة، وعمليات الاستعراض، ومراقبة/ضمان الجودة، والتخطيط.

٢٧- ووجد أحد الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول أن من الممارسات الجيدة تكليف منظمة غير حكومية لإعداد رسائل إخبارية ربع سنوية عن مشروع البلاغ الوطني فيه. واعتُبر ذلك أداة فعالة من حيث التكلفة تسهم بقدر كبير في فعالية عرض المسائل الخاصة بتغير المناخ على جمهور واسع. وأعرب شركاء وطنيون عن تقديرهم الكبير لهذا الأمر وجرت الإشارة إليه في فعاليات مختلفة.

باء- قوائم الجرد الوطنية لغازات الدفيئة

٢٨- يعرض هذا الفرع المشاكل والقيود والدروس المستفادة وأفضل الممارسات المتعلقة بقوائم الجرد الوطنية لغازات الدفيئة في عملية وإعداد البلاغات الوطنية والتقارير المحدثة لفترة السنتين.

١- المشاكل والقيود

٢٩- في معظم الحالات، لا يشترك القيمون على البيانات ذات الصلة في عملية جمع البيانات التي يكون هدفها الرئيسي إعداد قوائم الجرد الوطنية لغازات الدفيئة. وبالتالي فإن شكل البيانات قد لا يكون مناسبا لغرض قوائم الجرد المذكورة أو قد تكون البيانات غير كاملة. وتتضمن بعض المشاكل المحددة لجمع البيانات والتي أوردتها الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول ما يلي:

(أ) اتسام البيانات بدرجة عالية من التجميع ومن ثم عدم ملاءمتها لإعداد قوائم الجرد الوطنية لغازات الدفيئة بما يتفق مع المبادئ التوجيهية للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ؛

(ب) عدم كفاية نظم إدارة البيانات لأغراض قوائم الجرد الوطنية لغازات الدفيئة، مما يصعِّب من حفظ البيانات واستخدامها. وفي معظم الحالات، لا يملك القيمون على البيانات القدرة على حفظها لسنوات عدة وينزعون إلى فقدان إمكانية تتبع البيانات المحفوظة على مدى فترة من السنوات. كما أن البيانات تحفظ في أشكال مختلفة وأماكن متعددة عبر وكالات شتى، وبذلك يصعب الحصول عليها واستخدامها. وكثيراً ما يسفر هذا التحدي عن الإخفاق في الحفاظ على ذاكرة مؤسسية؛

(ج) افتقار جمع البيانات إلى الترتيبات الرسمية، وتجميع البيانات من مصادر مختلفة في كثير من الأحيان، مما يزيد من حالة عدم اليقين. وبالإضافة إلى ذلك، كثيراً ما تفتقر البيانات إلى ما يكفي من البيانات الفوقية. ويتسبب ذلك في عدم إمكانية التحقق من البيانات وفي عدم اتساقها.

٣٠- ووجدت بعض الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول أن عوامل الانبعاثات الافتراضية و/أو غيرها من عوامل الانبعاثات الواردة في قاعدة بيانات عوامل الانبعاثات التابعة للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ غير قابلة للتطبيق على ظروفها الوطنية. وبينما يمكن

لاستخدام عوامل انبعاثات قطرية أن يقلل من عدم التيقن ويزيد من دقة قوائم الجرد الوطنية لغازات الدفيئة، فإن معظم الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول تنقصها الخبرات والموارد اللازمة لتيسير إعدادها.

٣١- وتنحو الأطراف ذات الترتيبات المؤسسية غير الفعالة إلى جمع بيانات النشاط حسب الطلب، دون التزام على منتجي البيانات بجمع البيانات الكاملة وتقديمها دورياً لفريق معني بالبلاغات الوطنية/التقارير المحدثة لفترة السنتين أو لمركز تنسيق وطني معين لتولي بيانات انبعاثات غازات الدفيئة. وبعض الشركات على استعداد للجوء إلى التقاضي من أجل تجنب تبادل المعلومات لأغراض إعداد التقارير الوطنية.

٢- الدروس المستفادة

٣٢- تستفيد بعض الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول من العمل المنجز في مشاريع أخرى متعلقة بعملية الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ. فعلى سبيل المثال، تُستخدم في إعداد قوائم الجرد الوطنية لغازات الدفيئة عوامل الانبعاثات القطرية والمنهجيات المعدة في سياق مشاريع النقل المستدام وكفاءة الطاقة والكتلة الأحيائية، التي يمول معظمها مرفق البيئة العالمية.

٣٣- وتنظر الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول إلى تحسين أخذ العينات الإحصائية والمقاييس الموحدة على أنها وسائل للنهوض بجودة عوامل الانبعاثات القطرية. وفي بعض الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول، يجري إشراك الرابطات الصناعية في إعداد عوامل الانبعاثات القطرية. وفضلاً عن ذلك، أُجريت في بعض الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول أعمال لتطوير أساليب لجمع البيانات الأساسية عوضا عن الاعتماد على البيانات الثانوية.

٣٤- وقد حسن تحديث وتنقيح التفاصيل والافتراضات الواردة في البلاغات الوطنية السابقة من جودة البيانات المتاحة لبعض الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول من أجل إعداد قوائم الجرد الوطنية الخاصة بها لغازات الدفيئة. وتُجرى التحديثات والتنقيحات عن طريق الرجوع إلى البارامترات الوطنية الديمغرافية والخاصة بالتنمية الاقتصادية المنشورة مؤخراً من أجل إعداد تقديرات أكثر دقة.

٣٥- وتعمل الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول على إعداد سبل متنوعة للتعامل مع المسائل المتعلقة بالبيانات، من بينها ما يلي:

(أ) توعية القيمين على البيانات والجهات الرئيسية من أصحاب المصلحة بشأن ثغرات البيانات وسبل جمع البيانات، وكذلك تخصيص الموارد من أجل استكشاف نُهُج لمعالجة ثغرات البيانات. وبالنسبة لمعالجة الثغرات الأصغر في البيانات، وعند محاولة الاستفادة من البيانات ذات الدرجة العالية من التجميع، استخدمت بعض الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول الاستقراء والمتوسطات وتصغير النطاق وتقدير الخبراء. وتُبرم مذكرات تفاهم مع المؤسسات ذات الصلة من أجل تيسير تبادل البيانات في حالات ندرتها، فيما قامت أطراف أخرى من الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول بإنشاء جداول بيانات بسيطة لجمع البيانات، وتبادلتها مع الإدارات المعنية، وهو نهج يقترن بإجراء دورات تدريبية للمهنيين العاملين في القطاعات ذات الصلة، بهدف تحقيق الفهم المشترك وضمان الاتساق؛

(ب) ضمان التدفق المستمر للبيانات من المؤسسات الوطنية إلى الكيان المعيّن لإعداد البلاغات الوطنية والتقارير المحدثة لفترة السنتين عن طريق إنشاء نظام لقوائم الجرد الوطنية لغازات الدفيئة من أجل جمع وتنظيم البيانات وفقاً لقطاعات قوائم الجرد الوطنية لغازات الدفيئة المحددة من قبل الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ ونشر البيانات الخاصة بانبعاثات غازات الدفيئة. وتتمثل المكونات الرئيسية لهذا النظام في برنامج وطني للتسجيل والإبلاغ، ومؤشرات وخطوط أساس لكل قطاع، ونظام تحقق لتقييم أوجه عدم اليقين ومراقبة الجودة؛

(ج) الدعوة إلى وضع صك قانوني (بموجب القانون أو اللوائح التنظيمية) يستلزم الإفصاح، بصفة مستمرة، عن بيانات النشاط من قبل الجهات التي تمثل مصادر رئيسية للانبعاثات إلى الوزارة المسؤولة عن البيئة. وفي بعض الحالات، أعقب وضع تشريع جديد إنشاء كيان جديد مسؤول عن تيسير التنسيق مع الجهات صاحبة المصلحة، بما في ذلك القطاعين العام والخاص، بينما شهدت حالات أخرى البدء بإنشاء كيان معين وهو من يعمل على وضع الصك القانوني؛

(د) توثيق الخطوات في عملية جمع البيانات وإرفاق شروح بالبيانات المجمعة من أجل المساعدة في الحفاظ على الذاكرة المؤسسية وتشكيل أساس لمستودع أكبر للبيانات.

٣٦- وتستخدم بعض الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول استعراض الأقران بين الأفرقة لضمان الجودة. فعلى سبيل المثال، يستعرض فريق الطاقة مساهمة فريق الزراعة، ويستعرض فريق الزراعة مساهمة فريق استخدام الأراضي وتغيير استخدام الأراضي والحراجة، ثم يستعرض فريق المخلفات بدوره نتائج ذلك، وهكذا. وتُدرج الاستعراضات بين الأفرقة كمهمة في اختصاصات كل عضو بالفريق.

٣٧- وأوصت بعض الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول بوضع نظام يضم على الأقل خبيرين لكل قطاع، يكون أحدهما مسؤولا عن إدخال بيانات غازات الدفيئة بينما يعمل الآخر/الآخرون على التدقيق ثم المصادقة أو الشروع في إعادة الحساب. وعند الشروع في إعادة الحساب، فإنها تُجرى بواسطة جميع الخبراء من أجل ضمان أن تعبر النتائج النهائية حقا عن قوائم الجرد الوطنية لغازات الدفيئة الخاصة بهذا القطاع.

٣٨- وتعمل بعض الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول على تكييف المبادئ التوجيهية والوثائق الإرشادية الصادرة عن الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ وفق ظروفها الوطنية الخاصة، وعلى تدريب الخبراء الوطنيين في مختلف القطاعات على استخدام هذه المبادئ التوجيهية والوثائق الإرشادية المكيفة من أجل الوفاء بمتطلبات الإبلاغ.

٣- أفضل الممارسات

٣٩- أفادت التقارير بأن حلقات العمل الإقليمية لبناء القدرات في مجال قوائم جرد غازات الدفيئة والتي تناولت موضوع تحسين أدوات الإبلاغ ونظمتها الاتفاقية الإطارية قد حسنت من قدرات الخبراء الوطنيين الموجودين وزادت مجمع الخبراء في نطاق معين من المؤسسات الوطنية، كما وفرت منبراً لتبادل الخبرات والدروس المستفادة. وأُفيد بأن حلقات العمل قد ساهمت في

توضيح قيمة عوامل الانبعاثات الوطنية، وتنقيح بيانات النشاط، وتحليل فئات قوائم جرد غازات الدفيئة.

٤٠- ومن أجل معالجة الثغرات في بيانات النشاط، أعدت بعض الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول تقريراً موجزاً يحدد الثغرات، ونموذجا لإرشاد المؤسسات الوطنية في جمع البيانات، وهو ما ثبتت فعاليته. وبتبادل هذه الوثائق مع المؤسسات المعنية، حصلت بعض أفرقة البلاغات الوطنية على بيانات كاملة عالية الجودة وذات تفاصيل كافية لإتاحة تطبيق منهجية التقييم من المستوى الثاني الخاصة بالهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ لبعض القطاعات الفرعية. وأسفر ذلك عن نتائج جيدة في الحالات التي تمتلك فيها العناصر الفاعلة في مجال الصناعة بيانات النشاط المطلوبة ولكنها لا ترغب في تقاسمها لأنها غير ملزمة بذلك.

٤١- وقام عدد قليل من الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول بإنشاء جهات تنسيق قطاعية في الوزارات الرئيسية لإدارة البيانات وهيأت السبل لتحسين تبادل البيانات فيما بين المؤسسات. وتعد جهات التنسيق القطاعية مسؤولة أيضاً عن القيام بانتظام برصد البيانات المجمعة وإخضاعها لفحص الاتساق، وهو ما يُتوقع أن يقلل من عدم الاتساق في مجموعات البيانات، واستعراض الملاءمة المنهجية، وتقديم اقتراحات لتنقيح/تحديث جداول البيانات، ومراقبة الجودة.

٤٢- ووجد عدد قليل من الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول أن من الممارسات الجيدة استخدام محاكاة مونت كارلو (وهي منهجية من المستوى الثاني) من أجل تقييم عدم التيقن بالنسبة للفئات الرئيسية.

٤٣- ومن أجل التعامل مع بيانات النشاط عالية التجميع، قامت بعض الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول باستقاء نوع من المعلومات من نوع آخر و/أو بإعداد معامِلات (استناداً إلى تجربة الخبراء) يمكن استخدامها لتفكيك المعلومات المجمعة إلى قيم مختلفة، وأفادت بوجود نتائج إيجابية. ورغم كون هذا العمل مستهلكا للوقت وكثيف الاستخدام للعمالة، فقد وجدت الأفرقة التي أخذت في حساباتها الوقت اللازم لهذا العمل خلال مرحلة التخطيط أن الأمر ذو جدوى.

٤٤- ووجدت بعض الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول أن من المفيد تنظيم اجتماعات قطاعية بشأن موضوع جمع المعلومات، تُناقش فيها بانتظام بيانات النشاط وعوامل الانبعاثات. ويوصَى بأن تقترن هذه الأنشطة بنظام معلومات مركزي لجميع البيانات ذات الصلة التي تُنتَج خلال عملية الجرد ليتسنى إجراء تقييم مقارَن بشكل مستمر.

٤٥- وكان من المفيد أيضاً إجراء حلقات عمل للجهات صاحبة المصلحة على الصعيد الوطني تركز على توفير مقدمة عامة لعملية الإبلاغ الوطني عوضا عن الاجتماعات التقنية. وكاجتماع افتتاحي، جمعت حلقات العمل مجموعة متنوعة من الجهات صاحبة المصلحة، وشجعت بشكل فعال على مشاركة هذه الجهات عن طريق عرض كيفية ارتباط عملية وإعداد البلاغات الوطنية والتقارير المحدثة لفترة السنتين بعملها اليومي. ويمكن لحلقات العمل أن تشكل كذلك منبراً لمناقشة الظروف الوطنية وسبل تحسين جمع البيانات وعملية إدارتها.

٤٦- ومن أجل تحسين فهم نتائج قوائم الجرد الوطنية لغازات الدفيئة، تقترح بعض الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول تقديم وثائق عن جملة أمور من بينها بيانات النشاط والافتراضات الأساسية المستخدمة ومبرراتها. وتوصي أيضاً بتقديم معلومات عن الأساليب المنهجية

المستخدمة والخطوات المتخذة، وكذلك مصادر المعلومات التي يستند إليها التحليل، في تقرير قوائم الجرد الوطنية لغازات الدفيئة.

جيم- تقييمات قابلية التأثر والتكيف

٤٧- يعرض هذا الفرع المشاكل والقيود والدروس المستفادة وأفضل الممارسات في إجراء تقييمات قابلية التأثر والتكيف.

١- المشاكل والقيود

٤٨- تواجه الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول، في معظم الحالات، نقصا في المنهجيات والأدوات القياسية لإعداد سيناريوهات خطوط الأساس وتغير المناخ. وبالتالي، فإن التقييمات القطاعية كثيراً ما تكون غير كاملة أو غير متسقة. ووجدت الأطراف ذات أنظمة البيانات غير المكتملة صعوبة في إعداد سيناريو تغير المناخ بسبب التباينات بين مصادر البيانات المتاحة مثل بيانات الرصد التاريخية، وبيانات الأرصاد الجوية، ونواتج النماذج المناخية العالمية والإقليمية. وفضلاً عن ذلك، وجدت بعض الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول صعوبة في تصغير نطاق النماذج، حيث توجد حاجة إليها في مناطق جغرافية معينة مثل المناطق الساحلية أو الجبلية أو الجزر الصغيرة.

٤٩- وعندما لا تنطبق مجموعات من المؤشرات الاجتماعية - الاقتصادية العالمية على السياق الوطني، تواجه الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول تحدي إعداد مؤشرات اجتماعية - اقتصادية قطرية لإجراء تقييمات قابلية التأثر والتكيف. كما تعتبر بعض الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول الافتقار إلى الخبرة وإلى نماذج تحليل التكلفة والعائد قيداً رئيسياً.

٥٠- واعترفت بعض الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول بعدم امتلاكها ما يكفي من التمويل ولا من الخبراء الوطنيين القادرين من أجل تطبيق علوم المناخ وإجراء الدراسات التقنية لتناول كل القطاعات الاجتماعية - الاقتصادية ذات الأولوية. وفضلاً عن ذلك، فقد أثارت الأطراف شواغل بشأن إجراء تقييم قابلية التأثر، حيث إنه من الصعب إجراء تحليل متعمق للآثار المنسوبة لتغير المناخ علاوة على الظواهر الطبيعية الأخرى.

٢- الدروس المستفادة

٥١- وضعت بعض الحكومات سياسة من أجل توفير الأساس لمبادرات تتم بقيادة وطنية للتخطيط في مجال التكيف، وسلمت بالحاجة إلى تعميم مراعاة التكيف في عمليات التخطيط الوطنية. وتجري الاستفادة من المؤسسات المشاركة ومن عملها من أجل إتمام فرع القابلية للتأثر والتكيف في البلاغات الوطنية.

٥٢- وسلمت بعض الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول بأن تقييمات القابلية للتأثر والتكيف التي تُجرى في سياق إعداد البلاغات الوطنية مفيدة في وضع استراتيجيات التكيف الوطنية. وثبتت فائدة دمج هذه التقييمات في سياق القطاعات الرئيسية من أجل توفير المعلومات للسياسات والاستراتيجيات الاجتماعية والبيئية ذات الصلة.

٥٣- وتقوم بعض الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول بإدراج دراسات الحالة الخاصة بالقطاعات موضع الاهتمام بالنسبة لاقتصاد البلد في فرع القابلية للتأثر والتكيف في بلاغاتها الوطنية، وغالباً ما يشمل ذلك مجالات الصحة وموارد المياه والزراعة والمناطق الساحلية. وتستكشف بعض الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول أيضاً إمكانية الاستفادة من إعداد البلاغات الوطنية كفرصة لإدماج الاستجابات في مجال تغير المناخ في سياسات المياه والطاقة والزراعة والصحة والتعليم والشؤون الاجتماعية والبيئية.

٥٤- وتولي بعض الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول أولوية للمناطق التي لها تاريخ من الكوارث الطبيعية، وخاصة تلك المتسمة بارتفاع الكثافة السكانية وذات النشاط السياحي، بإجراء تحليلات أكثر تفصيلا، وتُدرج هذه التحليلات كجانب إضافي في فرع القابلية للتأثر والتكيف في البلاغات الوطنية. وأعدت بعض الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول تقييمات لقابلية التأثر والتكيف في قطاع الصحة، بما يشمل تحليلا للصلة بين الظواهر الطبيعية وحدوث المرض، على أمل أن يساعد ذلك في نهاية المطاف على توفير المعلومات للخطط المستقبلية في مجال مكافحة الأمراض.

٥٥- وكحل لمشاكل ندرة البيانات، مثلاً في القطاع الفرعي السكني، وهو ما يتصل بتكملة معلومات القابلية للتأثر والتكيف، تستخدم بعض الأفرقة الوطنية معلومات من مصادرها الأصلية تُجمع من المجتمعات المحلية من خلال مقابلات مباشرة مع السكان وكذلك دراسات استقصائية لسد الثغرات في البيانات.

٥٦- وتقوم بعض البلدان بالاعتماد على النماذج والتقديرات المستخدمة في البلاغات الوطنية السابقة واستكمالها ببساطة لإعداد البلاغات الوطنية اللاحقة.

٣- أفضل الممارسات

٥٧- قام عدد قليل من الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول بتصميم الإطار المنهجي المختار خصيصا من أجل تقييمات القابلية للتأثر والتكيف، وضمنت ملاءمته للقدرة التقنية وما هو متاح من بيانات ووقت وموارد.

٥٨- وتستخدم بعض الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول نظام PRECIS[(١٠)]، وهو نموذج مناخي على المستوى الإقليمي، من أجل تحسين التوقعات الخاصة بسيناريوهات تغير المناخ، مع إيلاء اهتمام خاص بالمواسم التي تتسم بزيادة تكرار وقوع الكوارث. ووُجد أن العملية تحسن القدرات المؤسسية في مجال صنع القرارات المستنيرة. وتسلم هذه الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول بأنه عندما تُستخدم معلومات ذات جودة أعلى وتفاصيل أكثر في هذه النماذج، تُقدَّم توصيات أفضل لخيارات التكيف.

٥٩- وأنشأ عدد قليل من الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول قاعدة بيانات تُحفظ فيها المعلومات المتعلقة بمشاريع التكيف، سواء المخطط لها أو المنفذة في البلد. ويعد نظام قاعدة البيانات مفيداً في تحديد تدابير التكيف والإبلاغ بشأنها. وتقوم بعض الأطراف بمناقشة تحديث النظام بصفة دورية أو بالشروع في ذلك. وفضلاً عن ذلك، يسرت شبكة عبر البلدان من

(١٠) عرض الحالات المناخية الإقليمية لدراسة الأثر.

المؤسسات ومنظمات المجتمع المدني وجمعيات الشباب والمرأة والأوساط الأكاديمية من العملية التشاركية في تحديد خيارات التكيف لدى بعض الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول.

٦٠- وأُفيد بأن المشاركة مع السلك العلمي الوطني والوسط الأكاديمي، مثلاً من خلال الشبكة العلمية الوطنية المعنية بتغير المناخ والتابعة للوزارة المسؤولة عن العلوم والتكنولوجيا، قد ساهمت في إنتاج ونشر المعارف العلمية اللازمة لإعداد التقييمات القطاعية للقابلية للتأثر والتكيف.

٦١- وتسلم الأطراف بأن حلقات العمل الوطنية تعد مفيدة لتبصير وتوعية المسؤولين الحكوميين وكذلك لتيسير تقييمات القابلية للتأثر والتكيف والإفادة بشأنها في البلاغات الوطنية. وفي معظم الحالات، يقوم خبراء دوليون بتيسير حلقات العمل المذكورة التي أفادت التقارير بأنها شكلت منبراً لمقدمي البيانات المحتملين والوزارات الرئيسية والخبراء التقنيين لمناقشة ظروفهم الوطنية.

دال- تدابير التخفيف

٦٢- يعرض هذا الفرع المشاكل والقيود والدروس المستفادة وأفضل الممارسات في إجراء تقييمات التخفيف والإبلاغ عنها.

١- المشاكل والقيود

٦٣- يتطلب إجراء تقييمات التخفيف معلومات معيارية عالية الجودة، تمثل مرجعا لقياس التقدم المحرز من تنفيذ الإجراءات الناتجة، وإعداد السيناريوهات. وتشكل التحديات الراهنة في مجال البيانات وأوجه عدم التيقن الكبيرة المرتبطة بقوائم الجرد الوطنية لغازات الدفيئة وكذلك الصعوبة في استخدام النماذج (مثلاً LEAP[(١١)] وGACMO[(١٢)]) في بعض الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول قيوداً على إجراء تقييمات سابقة ولاحقة (أي تقييم فعالية الإجراءات المنفذة) لتدابير التخفيف.

٦٤- وتواجه الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول قيوداً تقنية على تحديد وإعداد خيارات التخفيف. فهي كثيراً ما تفتقر إلى عملية منهجية لتحديد إجراءات التخفيف عبر القطاعات وعلى الصُعُد المختلفة (أي الصُعُد الوطني ودون الوطني والمحلي والبلدي)، ووجدت صعوبة في التحديد الكمي لإجراءات التخفيف وتقييم تكلفة فرادى الإجراءات وإمكاناتها في خفض الانبعاثات.

٦٥- ويمكن أن تتسم خيارات التخفيف أحيانا بالحساسية السياسية وقد تتعارض مع الأولويات المباشرة للحكومة في بعض البلدان النامية. وفي الوقت نفسه، يمكن لتغيير الأولوية السياسية والتوجه السياساتي أن يضعف الجهود الرامية إلى تنفيذ تدابير التخفيف.

---

(١١) نظام تخطيط بدائل الطاقة الطويل الأمد.

(١٢) نموذج تكلفة الحد من غازات الدفيئة.

٢- الدروس المستفادة

٦٦- تعمل بعض الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول على تعزيز أنشطة التنسيق مع الوزارات المعنية وغيرها من الجهات صاحبة المصلحة على مستويات مختلفة من أجل تيسير التدفق ثنائي الاتجاه للمعلومات. وقد يسرت هذه الأنشطة العملية التشاركية المتعلقة بتحليل التخفيض وتحديد خيارات التخفيف الحالية والمستقبلية، كما ضمنت إدراج السياسات والتدابير ذات الصلة لكل وزارة في فرع التخفيف بالتقارير الوطنية.

٦٧- وتستفيد بعض الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول من العمل المنجز في مشاريع أخرى ذات صلة بعملية القياس والإبلاغ والتحقق، بما في ذلك الإعداد للمساهمات المعتزمة المحددة وطنيا، واستراتيجيات التنمية خفيضة الكربون، وإجراءات التخفيف الملائمة وطنيا، ومشاريع آلية التنمية النظيفة، وغير ذلك من المشاريع الممولة من مرفق البيئة العالمية، وبرنامج الدعم العالمي، ومصرف التنمية الآسيوي، والبنك الدولي، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، على سبيل المثال لا الحصر.

٦٨- وقد استكشفت بعض الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول الروابط بين الانبعاثات المتجنَّبة، والتنويع الاقتصادي، والتكيف باعتبارها مكاسب مشتركة لإجراءات التخفيف، مما وفر المعلومات لصياغة السياسات وتنفيذها. ومكن ذلك من تعميم إجراءات التخفيف على امتداد العديد من جوانب الاقتصاد، حيث إن أوجه التآزر أو المكاسب التبعية هذه يمكنها أن تجذب بسهولة قبول صناع السياسات ومجموعات أصحاب المصلحة.

٦٩- وتعمل بعض الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول على صياغة برامج وطنية، وإقليمية عند الاقتضاء، وتنفيذها والترويج لها وتحديثها المنتظم، وهي برامج تشتمل على تدابير للحد من انبعاثات غازات الدفيئة. وتركز أطراف أخرى تحليل التخفيض على تحديد خيارات التخفيف الراهنة والمستقبلية.

٧٠- وتخصص الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول وقتاً للعمل بانتظام على استعراض وتحديث خيارات التخفيض المقترحة لكل قطاع من أجل التعبير عن التطورات والاحتياجات الجديدة. وعند النظر في تكنولوجيات وخيارات جديدة في مجال التخفيف، تركز بعض الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول على مصادر الانبعاث الرئيسية المحددة من خلال تحليل الفئات الأساسية والمحدثة في سياق عملية قوائم الجرد الوطنية لغازات الدفيئة.

٣- أفضل الممارسات

٧١- وجدت بعض الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول أن نتائج تقييمات التخفيف تكون أكثر شمولاً عندما تتضمن ما يلي:

(أ) معلومات عن القطاع؛ وتكلفة التنفيذ؛ ووصف الإجراء؛ والمكاسب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية؛ وأية قيود متصورة. وقد نفذت بعض الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول تدابير للتخفيف ليس فقط باعتبارها وسيلة للحد من انبعاثات غازات الدفيئة، بل أيضاً كطريقة للاستفادة من مكاسب إنمائية أخرى، يشار إليها عادة بالمكاسب المشتركة. ويقتضي الطابع الحساس سياسياً لبعض تدابير التخفيف اتباع نُهُج مبتكرة تعد بمكاسب

تتجاوز الحد من انبعاثات غازات الدفيئة لتكون أكثر جاذبية لصناع السياسات. ويتعين إيلاء الأولوية للقطاعات ذات أعلى الإمكانات في مجال التخفيف عند عرض المعلومات في التقارير الوطنية؛

(ب) توصيات محددة لبرامج التخفيف. توصي الأطراف بتقديم معلومات تفصيلية عن تقديرات التخفيضات المتوقعة في انبعاثات غازات الدفيئة مقارنة بانبعاثات خط الأساس لهذه الغازات. وفضلاً عن ذلك، أفادت التقارير بأن من المفيد اعتماد نُهُج يمكنها جذب الاستثمارات في إطار آلية التنمية النظيفة.

هاء- مسائل جامعة

٧٢- يعرض هذا الفرع المشاكل والقيود والدروس المستفادة وأفضل الممارسات المتعلقة بالعناصر ذات الصلة بمعظم أو كل المواضيع المشمولة بالفروع الأربعة السابقة، بما في ذلك ما ورد وما يلزم من دعم مالي وتقني وفي مجال بناء القدرات.

١- المشاكل والقيود

٧٣- يشكل الحفاظ على جودة ما يُجرى من عمليات تقنية وما يُنتج من معلومات شاغلاً رئيسياً للأطراف غير المدرجة في المرفق الأول التي تعد بلاغاتها الوطنية وتقاريرها المحدثة لفترة السنتين. وبالنسبة لبعض هذه الأطراف، يمثل إعداد بلاغات وطنية القيام لأول مرة بإجراء تقييم شامل للمعلومات ذات الصلة بتغير المناخ على الصعيد الوطني، وهذا يُنتج كماً كبيراً من المعلومات. فإلى جانب المعلومات المطلوبة مباشرة للتقارير الوطنية، وعناصر مثل قوائم الجرد الوطنية لغازات الدفيئة وتقييمات قابلية التأثر والتكيف والتخفيف، توجد أيضاً حاجة إلى معلومات اجتماعية - اقتصادية موثوقة، وخاصة لإعداد سيناريوهات تقييمات قابلية التأثر والتكيف والتخفيف. وبينما تنظر الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول إلى هذا الأمر باعتباره عملية إيجابية، فإن هيكلة وتحليل هذه المعلومات لتشكل المكونات التقنية الرئيسية في البلاغات الوطنية والتقارير المحدثة لفترة السنتين يعد في معظم الحالات مهمة صعبة.

٧٤- وعندما تُستخدم نماذج عالمية، مثلاً من أجل وضع السيناريوهات، تتطلب إجراءات تصغير النطاق إلى المستويات الملائمة خبرات كثيراً ما تكون غير متاحة. وفي الحالات التي يتوفر فيها الخبراء بالفعل، غالباً ما يكون عددهم قليلاً ويشاركون في عدة فرق عمل وجماعات لأصحاب المصلحة.

٧٥- وفي معظم الحالات، تمر المساعدات المالية والتقنية من خلال وكالات متنوعة، ليس فقط الحكومات، بل أيضاً القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية، وتتناول المسائل البيئية عموماً. وبالتالي، تواجه الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول مصاعب في تتبع وقياس الدعم المالي والتقني الوارد للإجراءات المتعلقة بالمناخ. وقد تناولت الأطراف مسألة افتقارها إلى فهم واضح بشأن تحديد ماهية ونطاق المعلومات المطلوب تقديمها في الفروع ذات الصلة من التقرير حسب المبادئ التوجيهية للإبلاغ.

٢- الدروس المستفادة

٧٦- تسلم الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول، وبشكل متزايد، بأن فوائد إعداد قوائم الجرد الوطنية لغازات الدفيئة وإجراء تقييمات قابلية التأثر والتكيف والتخفيف تتجاوز الوفاء بمتطلبات الإبلاغ بموجب الاتفاقية الإطارية. فالمعلومات المعدة من أجل البلاغات الوطنية والتقارير المحدثة لفترة السنتين تُستخدم للتخطيط الوطني، والمفاوضات الدولية في مجال المناخ، وتعبئة التمويل لأنشطة تغير المناخ والتنمية.

٧٧- وتجد الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول أن الوفاء بمتطلبات الإبلاغ الوطني في مجال تغير المناخ يمكن أن يكون صعباً للمؤسسات الحكومية وغير الحكومية. فهو يتطلب كماً كبيراً من المعارف المتعددة التخصصات والتواصل فيما بين المؤسسات، وهو أمر لا يعد يسير المنال دائما في الهيكل التقليدي للوزارات لأنها عادة ما تكون مسؤولة عن قطاعات محددة. وبدأت الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول، وبشكل متزايد، في إدراك أن مسألة تغير المناخ تشكل فرصة للعمل بأسلوب أكثر تكاملاً وأن القدرة المؤسسية يمكن تحسينها من خلال المشاركة النشطة في عملية القياس والإبلاغ والتحقق.

٧٨- وتجري بعض الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول تقييماً قصيراً في بداية عملية إعداد التقارير الوطنية من أجل مساعدتها على ترتيب أولويات أنشطة التدريب وتركيز الموارد على المجالات الأكثر احتياجاً لها.

٧٩- وتستخدم بعض الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول آثار تغير المناخ على الصحة والاقتصاد الوطني من أجل إقناع من لديهم البيانات بتقديمها من أجل أنشطة الإبلاغ الوطني. وبالإضافة إلى ذلك، قام البعض الآخر بهذا الأمر مقترنا بحملات وطنية مستمرة للتأكيد على فائدة جمع البيانات في الشكل السليم.

٨٠- وتُجري بعض الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول دراسات مواضيعية لمسائل جامعة ذات صلة بعملية القياس والإبلاغ والتحقق. وتُجرى حاليا بشكل منفرد من قبل خبراء استشاريين من مؤسسات مختلفة، ولكن سيتم تدريجياً إجراؤها في إطار أنشطة تتسم بالسلاسة، بمجرد اكتمال الهيكل المؤسسي.

٨١- وتناولت بعض الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول أهمية التوثيق وحفظ البيانات من أجل الحفاظ على ذاكرة مؤسسية ونقل الخبرات والمعارف للأفرقة الوطنية في المستقبل. وأُوصي بإعداد مجموعة أدوات أو دليل من أجل توفير المعلومات بشأن كيفية تناول المهام المختلفة التي ينطوي عليها إعداد التقارير الوطنية.

٣- أفضل الممارسات

٨٢- أفادت الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول بأن المسائل المتعلقة باللغة تشكل جانباً هاما من عملية الاتفاقية الإطارية، حيث تؤثر، في جملة أمور أخرى، على حلقات العمل التدريبية، والمواد الإرشادية، ومجمل الاتصالات مع مبادرات الدعم. ومن أجل معالجة هذه المسائل، قام البعض بما يلي:

(أ) الاستثمار، قدر الإمكان، في إتاحة الموارد التقنية باللغات الوطنية من أجل تيسير العملية؛

(ب) إقامة علاقات عمل مع الأطراف التي تستخدم نفس اللغة الرسمية، من خلال التعاون بين الشمال والجنوب والتعاون فيما بين بلدان الجنوب، مما أسفر عن توفير التدريب، وإجراء استعراضات الأقران، وتوفير المساعدة بين الأقران، وتقاسم البيانات قدر الإمكان، وتبادل المعلومات بشأن أفضل الممارسات، وتنظيم حلقات عمل تدريبية مشتركة؛

(ج) إعداد نهج إقليمي لاستخدام نظام عرض الحالات المناخية الإقليمية لدراسة الأثر لوضع النماذج (PRECIS)، يتألف من اتفاق لإجراء تجارب مختلفة وتبادل النتائج مع البلدان المشاركة الأخرى.

٨٣- وأبرزت الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول أهمية إدراج أنشطة مراقبة وضمان الجودة من البداية من أجل كفالة تحديد وعلاج مشاكل الجودة مبكراً. وأنشأت معظم الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول عملية لاستعراض وتحسين جودة تقاريرها الوطنية قبل التقديم، بما يشمل استخدام مراجعين دوليين ومحليين من أطراف ثالثة.

٨٤- ويوجد لدى بعض الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول نظام لضمان إيصال نتائج البلاغات الوطنية إلى الوكالات المعنية واقتران التقارير الوطنية المكتملة بورقات سياساتية لصناع القرار رفيعي المستوى.

٨٥- وقد استفاد الخبراء الوطنيون من العمل مع الخبراء الإقليميين، وخاصة عندما يتحدثون نفس اللغة. فوجدت الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول أن جودة البلاغات الوطنية والتقارير المحدثة لفترة السنتين تشهد تحسناً عندما تستفيد المجموعة من تجربة الخبراء الإقليميين الذين ربما واجهوا مشاكل مماثلة وقاموا بحلها أثناء عملهم في بلدان أخرى بالمنطقة.

٨٦- ومن أجل التعامل مع القدرة المحدودة على الصعيد الوطني، وبالإضافة إلى حلقات العمل والحلقات الدراسية التدريبية، تعمل الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول على إنشاء شبكات مهنية وطنية، وكذلك مع خبراء من بلدان أخرى، من أجل تيسير تبادل المعلومات والبيانات اللازمة لمختلف فروع التقارير الوطنية. وفضلاً عن ذلك، تعمل بعض الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول على إقامة شراكات مع مجموعات خبراء إقليمية لديها القدرة على توفير الخبرات التقنية اللازمة، وهو ما يعد في معظم الحالات أكثر كفاءة من حيث التكلفة.